جامعة – محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم :العلوم الإنسانية والاجتماعية

المقياس: الاقتصاد الحضري... د- تمرسيت فتيحة

السداسي الأول...السنة الجامعية: 2020-2021

المحاضرة رقم: 1
نشأة الاقتصاد الحضري

ـ نشأة الاقتصاد الحضري(بدايتـه):

يعد الاقتصـاد الحضري كأحد الاختصاصات الجديدة والسريعة النمو من فـروع الاقتصاد وعلى الرغم من أنه يمكن تـتبع أسـس هذا الموضوع وتعيين جذوره في دراسة اقتصـاد الأرض الحضرية في العشرينات من القرن الماضي وما تم دراسته بصورة واسعة عن المشاكل الحضرية في دولة ألمـانيا (أقطار ناطقة) في فترة الحرب فان الاقتصاد الحضرية يرتـبط بصورة أكـثر بالاقتصاد الإقليمي (الاقتصاد المجالي هو نفسـه اقتصاد حضري)

والذي انبثق عنه في نهاية الحرب العالمية الثانية ولقد كان للأمريكيين السبق بالأعمال الحديثة في هذا الحقل (أول من درسوه).

حيث قدم الباحثين دراسـات عن الهيكل المدينة الداخلي لمدن أمريكية نامية ومنها ما قدمـه " بارجس" في عـام 1925. و هـيك في عـام 1926، وما قدمـه هويـت في عـام 1933.

إلا أن هذه الدراسات كانت في معظمها ترفض من طرف الو.م.أ ومع ذلك لم يعتبر الاقتصـاد الحضري كموضوع يجدر الاهتمام به على أعلى المستويات إلا من خلال العقد الماضي فلم يتم منح شهادة جامعية بهذا الاختصاص إلا في السبعينيات من القرن 20م، تم منح شهادة جـامعية 1973 اختصاص الحضري للبـاحث "بارلوف" وكذلك لم يظهر أول كتـاب منهـجي في هذا الحقل إلا.

في منتصف هذا العقد و ظهر عـام1965. و كان في مجلد "ويلبر تومسون "و المسمى "مقدمة للاقتصاد الحضري"، وفي وقـتنا الحالي تزايد اهتمـام الاقتصاد بالمشاكل الحضارية وأصبح

الاقتصـاد الحضري جزءا أساسيـا للعديد من الدراسات الأكاديمية في حقول علم الاجتماع والجغرافيا حيث يهتم مجالات البحث فيه (الدراسة) على النقاط التالـية:

1- تحليل الشبكات الاقتصادية الحضرية أي أنماط الاقتصاد الحضري السائدة فعلا و ذلك تبعا لتصنيف المدن و تصنيف اقتصاد الدولة في حد ذاتها.

فاقتصاد المدينة الساحلية يختلف عن المدن الداخلية أو الشبه الصحراوية.

2 - دراسة المدينة كوحدة اقتصادية حضرية مستقلة بذاتها وذلك من خلال إدراك كيف ينتظم اقتصاد كل مدينة حسب ثرواتها و طاقاتها المحلية مثل:

(ماذا تنتج؟ ماذا تستهدف؟ كيف تتوزع الثورة داخل مجتمع المدينة؟ حسب القطاعات و حسب المهن الاجتماعية و ما هي الآليـات التي تحكم هذا النمو؟ كيف تتوزع الأعباء على المواطنين والمؤسسات من خلال نظام الضرائب مباشرة أو غير مباشر).

3 - التقدير و التنبـأ بالنمو الاقتصادي الحضري على المـدى القصيـر و المتـوسط.

4 - دراسة تكـاليف نمو المدينة من خلال حجم الاستثمـارات الحضـارية الواجب تنفيذهـا في مجال التهيئة العمرانية مثل: توفير السكن، توفير الماء، توفير الكهرباء للسكان و على رغم هذا التوسع السريع في الاقتصاد الحضري فانه لم يتم لحد الآن الى اتفاق حول نطاقه.....

وذلك لان هناك ثلاثة إشكاليات واضحة تصادفنا عندما نحاول تعريف شامل للاقتصاد الحضري.

1 - استحالة دراسة الاقتصـاد الحضري بالتعبير الاقتصادي البحت، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبـار الجوانب التاريخية و السياسية و الاجتماعية و التخطيطية و الأبعاد الجغرافية للأنشطة الحضرية، فدراسة المدن و بمقتضى طبيعة التكتلات الحضرية يجب أن تمتد لتشتمل علـوما متعددة و هذا يعني أننا لا نستطيع أن نركز على الأوجه الاقتصادية فقط ولكن علينا أن نتذكر دائما بأنها تتضمن أبعادا أوسع عن ذلك.

2 - أن المدينة تشكـل جزءا من نـظام اقتصادي كبير فمعظم المدن تلعب دورا أوسع في النشاطات الإقليمية في حين أننا نجد المدن الكبرى تؤثر على مجل الاقتصـاد القومي و بالتـالي فان العديد من المشـاكل الحضرية لا يمكن معالجتها بمعـزل عن الظروف المحيطة بها، بل يجب و ضعها في محيطها الأوسع.

3 - هناك مشكلة تحديد الحدود المادية للاقتصاديات الحضرية و التي هي أقل تعقيدا من المشاكل السابقـة و في ضوء هذه الصعوبات هناك محاولات عديدة لتعريف هذا الاختصاص حيث قدم

"ماكيين" في عام 1973 تعريفا عاما للاقتصاد الحضري بأنه تطبيق التحليلات الاقتصادية على المعلومات ذات العلاقة بالمشاكل الحضرية.

لكن ما يحول دون إمكانية حصر أبعادها هو صعوباتها و غموض مضامينها و قد تم تطوير أسلوب يعد أكثر قبولا من الناحية العملية و يسهل تحليل مختلف مناهج الدراسات الاقتصادية، حيث قدم "هوف نورسي" تعليلا عن سبب تأخر الاقتصاديين في الاهتمام بمشاكل مدننا حيث ميز مابين الاقتصاد الإقليمي و الاقتصاد الحضري و اقتصاد القطاع العام الحضري، حيث يركز الاقتصاد الحضري اهتمامه على التحليلات المكانية للأنشطة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في المدينة، أما دراسة المدينة ضمن ايطار الاقتصاد القومي فإنها تترك لعلم الاقتصاد الإقليمي.

أما الجوانب المكانية في اهتمامات القطاع العام فإنها سوف تناقش ضمن مفردات الاقتصاد العام الحضري.

مثل هذا التميز قد يكون مفيدا أو مهما للأغراض التدريسية مع تأكيد هذا الأسلوب في التشديد على علاقة الاقتصاد الحضري بالاقتصاد الإقليمي واقتصاد القطاع العام.

لكن بغض النظر على العلاقات الموجودة بين النشاطات الاقتصادية ضمن المدينة واعتمادها على بعضها البعض مثل: النقل و السكن أو حتى التلوث بإشكاله داخل المنطقة الحضرية، هناك سبب آخر في تباطئ الاقتصاديين والسبب في تباطئ الاقتصاديين في الشؤون الحضرية يكمن في عدم اعتراف مخططي المدن السابقين بأهمية العلوم الاجتماعية في العملية التخطيطية، فالتخطيط الحضري وحتى نهاية الستينات كان عبارة عن ممارسات عمرانية، وكانت خطة المدينة تتضمن إعداد خرائط لغرض معرفة الكيفية التي بموجبها يتم تطوير نمط استعمالات الأرض في المدينة هذا الوضع حال دون المشاركة الفعلية للاقتصاديين والاجتماعيين في وضع السياسات الحضرية.

لذلك لم تكن عملية كتاب البحوث الأكاديمية في مشاكل الاقتصاد الحضري مشجعة في ذلك الحين ويمكن القول بأن هناك ارتباط بين التغير في موقف المخططين والتوسع في الاقتصاد الحضري أن الاقتصاد الحضري لا يهتم بمبدأ الكفاءة فقط و لكن أيضا بمبدأ العدالة، ففي المضمار التقليدي لعلم الاقتصاد تم التركيز على وضع قوانين تتعلق بتحقيق التوزيع الأمثل للموارد أو بعبارة أخرى انصب الهدف على تعظيم كفاءة الإنتاج، إن مضامين الاقتصاد

الحضري تقترب من الاقتصـاد السيـاسي فهو يتعـامل مع الإسكان وتلوث البيئة والجرائم و التميز العنصري والفقـر والتي لا يمكن معالجـة كل منها بطريقة موضوعية قبل أن يظهر الاقتصاد الحضري كحقل دراسي حيوي.

وكان على الاقتصاديين أن يتصوروا ايطارا سياسيا واجتماعـيا أوسع يقوم من خلاله بتطوير نظرياتهم حول المنطقة الحضرية.

هذا السبب الأخـير هو الأكـثر وضوحـا فالأسـاليـب الأسـاسيـة في تحليل الاقتصــاد الجزئي تركز على الأسواق المنافسة التامة والحد الأدنى من التدخل الحكومي ليس فقط ضمن نطاق حضري ولكن خارجهم أيضا.